كتاب
حروف المعاني

صنّفه
أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
المتوفى سنة ٣٤٠ هـ
رحمه الله

حقّقه وقدّم له
الدكتور
علي توفيق الحمد
كلية الآداب - جامعة اليرموك
اربد - الأردن

دار الأمل
مؤسسة الرسالة

كتاب
حروف المعاني

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٠٦ هـ /١٩٨٦ م

مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

دار الأمل إربد - الأردن ص.ب: ٤٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى زَوجَتي ، رَفيقَةِ الدّربْ
التي احْتملَتْ وَتحتَمِل
وَأسْهَمَت وَلا تَـزال .
إلى الصَّغيرَة الحَبيبَة رَغدَة
التي أرى البَراءَة في عَينيهَا
مَنارًا هَاديًا ، وَحَافزًا مُشَجّعًا .

أهْدي هَذا الكِتاب .

مسـرد
محتويات الكتاب

القسم الأول: (الدراسة) .... (٩ ـ ٦١)
(١) ـ المؤلف ١١
ـ نسبه ولقبه ١١
ـ سيرة حياته ١١
ـ شيوخه ١٢
ـ تلاميذه ١٣
ـ مكانته العلمية ١٤
ـ مذهبه النحويّ ١٤
ـ آثاره ومصنفاته ١٥
(٢) ـ الكتاب ١٧
ـ مادة الكتاب ٢١
ـ منهج الكتاب ٢٨
ـ مصادره ٢٩
ـ مصطلحاته وآراؤه ٣١
ـ مكانة الكتاب ٣٤
أولاً: من حيث المنهج ٣٥
ثانياً: المعلومات (الشمول والاستقصاء) ٤١

ثالثاً: عدد الحروف (الأدوات) المدروسة ٤٣
(٣) ـ معالم التحقيق ٤٥
أولاً: تحقيق عنوان الكتاب ٤٥
ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب ٤٦
ثالثاً: تحقيق زمن تأليفه ٤٩
رابعاً: نسخة الكتاب المخطوطة ٥٠
خامساً: دواعي التحقيق ٥٣
سادساً: منهج التحقيق ٥٣
القسم الثاني: (التحقيق): كتاب حروف المعاني ....(١ ـ ٨٧)
القسم الثالث: المسارد الفنية ....(٨٩ ـ ١٣٢)
١ ـ مسرد الشواهد القرآنية الكريمة ٩١
٢ ـ مسرد الأحاديث النبوية الشريفة ١٠٠
٣ ـ مسرد الأقوال والأمثال ١٠١
٤ ـ مسرد الأشعار ١٠٢
٥ ـ مسرد الأرجاز ١٠٦
٦ ـ مسرد الأعلام ١٠٧
٧ ـ مسرد الموضوعات
(الأدوات حسب ورودها في الكتاب) ١١٠
٨ ـ مسرد الموضوعات
(الأدوات مرتبة على حروف المعجم) ١١٤
٩ ـ مسرد المصادر والمراجع ١١٧

القسم الأول

الدّراسة

أولاً : المؤلف ـ أبو القاسم الزجاجي.
ثانياً : الكتاب.
ثالثاً : معالم التحقيق.

« المـؤلِّف »

نسبه ولقبه:

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي[1]، ولقّب «الزجاجي» نسبة إلى شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجّاج، لملازمته إياه[2].

سيرة حياته:

ولد الزجاجي في الصيمرة[3]، ولا تعرف سنة ولادته، ونشأ في نهاوند جنوبي همذان، ثم انتقل إلى بغداد، لينهل من حلقات العلم فيها،

---

(١) له ترجمة في:
الفهرست لابن النديم ٨٠، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٩، تاريخ ابن الأثير٣: ٣٣٧، الأنساب للسمعاني ٢٧٢، نزهة الألباء لابن الأنباري ٣٠٦، إنباه الرواة للقفطي ٢: ١٦٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣: ١٣٦، البلغة للفيروزأبادي ١٢١، مرآة الجنان لليافعي ٢: ٣٣٢، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٣: ٣٠٢، تاريخ مدينة دمشق (مخطوط ـ دار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم ١٠٤١ تاريخ تيمور) ٢٢: ٣٥٤ ـ ٣٥٨، بغية الوعاة للسيوطي ٢: ٧٧، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢: ٣٥٧، روضات الجنات للأصبهاني ٥: ٢٨؛ وكتاب «الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي» للدكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٢: ٣٥٧.

(٣) بلدة بين ديار الجبل وديار خوزستان (معجم البلدان لياقوت/ صيمرة).

بعد أن أضحت قبلة العلم ومقر العلماء، بعد أن خلفت البصرة والكوفة، واستقطبت العلماء من كل مكان.

وهناك التقى شيخه أبا إسحاق الزجاج النحوي البصري، ولازمه حتى نسب إليه، وقرأ على غيره من أشياخ عصره، بينهم بصريون وكوفيون(١).

وبعد انتهاء فترة التعلّم والتلقّي، رحل إلى حلب في شمالي سوريا، وأقام فيها مرة، ثم غادرها إلى دمشق، حيث أقام فيها يدرس في جامع بني أمية، يملي على الطلاب، ويصنف الكتب(٢).

ومنها رحل إلى طبرية في شمالي فلسطين. وذكر أنه جاور في مكة مرة، وهناك صنّف كتابه المشهور «الجمل في النحو»(٣).

واختلف في سنة وفاته ومكانها، فقيل إنه مات في طبرية في شهر رجب سنة ٣٣٩ هـ، وقيل في ذي الحجة من السنة نفسها. وقيل توفي في دمشق سنة ٣٣٧ هـ، أو سنة ٣٣٩ هـ. كما قيل إنه مات في شهر رمضان سنة ٣٤٠ هـ(٤).

شيوخه (*):

تتلمذ الزجاجي على مشاهير العلماء في عصره، حيث لقيهم في بغداد؛ ومن أبرز شيوخه:

---

(١) ذكر الزجاجي نفسه أكثرهم في كتابه «الإيضاح في علل النحو» ٧٨ - ٧٩، وانظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٧.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٢٢ : ٣٥٧.

(٣) مرآة الجنان لليافعي ٢ : ٣٣٢.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ١٢٩، تاريخ ابن الأثير ٣ : ٣٣٧، تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٤، إنباه الرواة للقفطي ٢ : ١٦٠، مرآة الجنان ٢ : ٣٣٣، شذرات الذهب ٢ : ٣٥٧، بغية الوعاة ٢ : ٧٧.

(*) ينظر في ذلك: التمهيد لكتاب «الجمل في النحو» للزجاجي بتحقيقنا.

أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السراج، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى الحامض، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن دريد، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري، وابن شقير، وابن الخياط، وأبو الفضل الملقب «زبيل»، وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير، ومحمد بن العباس اليزيدي، وأبو عبد الله نفطويه، وأبو عبد الله الحسين بن محمد الرازي، وأبو الحسن بن علي العنزي.

هذا العدد الكبير من الشيوخ الذين تلقى عنهم، يؤكد نشاط الرجل ودأبه على تلقي العلم، وتنوع ثقافته ووفرة مصادرها، مما أتاح له ثقافة وافرة متنوعة في علوم العربية المختلفة، لكنه اشتهر بالعلوم اللغوية، وفي النحو والصرف بشكل خاص.

تلاميذه:

بعد أن اطمأنّ الزجاجي إلى ما حصّله في مجالات علوم العربية، على شيوخ مشهورين، تنقل بين بغداد وحلب ودمشق وطبرية ومكة، ولم يكن له اهتمام بشيء سوى العلم، فدرّس وأملى وحدّث، ولا بدّ أن يكون انتفع به كثيرون، وتخرّج على يديه تلاميذ متعدّدون، لكنّ أحداً منهم لم تكتب له الشهرة، في عصر ملأه أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جنّي، والرماني، وابن فارس، وابن خالويه، وغيرهم.

وتذكر لنا المصادر[1] بعض تلاميذه، فمنهم: عبد الرحمن بن عمر بن

(١) انظر في باب التمهيد لكتاب «الجمل في النحو» للزجاجي، بتحقيقنا، وكتاب «أخبار أبي القاسم الزجاجي» التقديم ٧.

نصر، وأحمد بن محمد بن سلامة، وأبو محمد بن أبي نصر، وأحمد بن علي الحبال الحلبي، وأبو الحسن السبتي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحوي، وأبو علي الحسن بن علي السفلي ـ أو الصقلي ـ النحوي، والحسين عبد الرحيم المعروف بأبي الزلازل، ومحمد بن سابقة النحوي الدمشقي، وأبو يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميمي المقرئ الأنطاكي، وغيرهم.

مكانته العلمية:

ظهر الزجاجي في عصر دبّ فيه النشاط الفكري في مجال العلوم اللغوية وغيرها، وعاصر من الأئمة الفحول كلًّا من أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، والرماني وغيرهم. واستطاع مع ذلك أن يثبت وجوده، فلم يتأخر عن معاصريه، إذ عدّه ابن الأنباري في طبقة السيرافي والفارسي[1]، وخلّف لنا من المصنفات ما يشهد له بطول الباع وعلوّ المكانة والتقدّم في علوم العربية المختلفة.

مذهبه النحويّ[2]:

تتلمذ الزجاجي على شيوخ بصريين، وعلى آخرين كوفيين، كما أخذ عن شيوخ جمعوا بين المذهبين، فجاءت تصانيفه وآراؤه على المنهج البغدادي، إذ أخذ بمبدأ الاختيار، فهو يأخذ عن أعلام البصريين كالخليل وسيبويه وغيرهما؛ ويأخذ عن شيوخ الكوفة كالكسائي والفراء، يظهر ذلك واضحاً في معظم مصنفاته[3]. ولكنه كان يسلك نفسه مع البصريين،

---

(١) نزهة الألباء ٣٠٦.

(٢) انظر كتاب «الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي» للدكتور مازن المبارك. والتمهيد لكتاب «الجمل في النحو» للزجاجي بتحقيقنا.

(٣) انظر ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب «الجمل في النحو»، إذ أورد عن الفراء في =

ويتحدث عنهم بقوله «أصحابنا»(١). وعدّه الزبيدي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين(٢).

ولكنه ـ مع ذلك ـ لم يكن متعصّباً ولا مقلّداً، بل كان محيطاً بآراء علماء المدرستين، يختار لنفسه ما يرضاه من تينكم المدرستين، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة خاصة به(٣).

أما صفاته ومذهبه الديني: فروي أنه كان حسن الشارة، حسن السيرة، مليح البزة(٤).

وكان متديّناً، يدلّ على ذلك أنه ألّف كتابه «الجمل في النحو» بمكة، وكان كلّما أنهى باباً طاف بالبيت سبعاً. . .، وقيل إنه لم يضع مسألة إلاّ وهو على طهارة(٥). وكان متشيّعاً(٦).

آثاره ومصنفاته:

خلّف الزجاجي عدداً من المصنفات، ذكر المترجمون له منها ما لا يقل عن عشرين مصنفاً، في علوم العربية المختلفة، ما بين كتاب ورسالة، طبع بعضها، ولا يزال بعضها الآخر ينتظر التحقيق والنشر(٧)، لعلّ

= أربعة مواضع، وعن الكسائي في موضعين.

كما أخذ عن الفراء في كتاب «الإيضاح في علل النحو» في ستة مواضع، ونقل عنه وعن شيخه الكسائي في كتابه «اللامات».

ويتضح ذلك أيضاً في كتابه هذا «حروف المعاني»، إذ ذكر الكسائي والفراء، وأخذ عن كل منهما أربع مرات.

(١) الجمل في النحو ـ باب التصريف (٢٨٩)، وكتاب «الإيضاح في علل النحو» ٨٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٢٩.

(٣) حاولنا تعقّبها وتسجيلها في التمهيد لكتاب «الجمل في النحو» للزجاجي بتحقيقنا.

(٤) البلغة ١٢١.

(٥) مرآة الجنان ٢: ٣٣٢، البلغة ١٢١ ـ ١٢٢، كشف الظنون ١: ٦٠٣.

(٦) البلغة ١٢١.

(٧) انظر في ذلك المصادر التي ترجمت للزجاجي، والتي أشرنا إليها في مطلع هذا البحث، تحت =

أشهرها كتاب الجمل في النحو، وكتاب الإيضاح في علل النحو، وكتاب الأمالي، وكتاب مجالس العلماء، وكتاب اللامات، وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، وغيرها.

= باب «المؤلف: نسبه ولقبه»، وغيرها.
وانظر كتاب «الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي» للدكتور مازن المبارك. وكتاب «الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة» للدكتور عبدالحسين المبارك، وكتاب «أخبار أبي القاسم الزجاجي» التقديم/ ص ٧. وكتاب «الإيضاح في علل النحو» التمهيد ٣ ـ ٨.
وكتاب «أمالي الزجاجي»/ التقديم ١٠.
وإضافة إلى ما ذكره هؤلاء، فقد ترك لنا كتاباً اسمه «المثال في شرح المقال» مخطوط في الرباط برقم ٣٢٣/د.

«الكتاب»

كتاب «حروف المعاني» أو «حروف المعاني والصفات» ـ كما جاء في آخر المخطوطة ـ كتاب لطيف في حجمه، قيّم في موضوعه ومضمونه، سبّاق في ميدانه.

فلو استعرضنا أسماء الكتب المطبوعة أو المخطوطة التي انفردت في موضوع حروف المعاني والأدوات[1]، لما وجدنا قبله كتاباً مستقلاًّ.

صحيح أن بعض كتب النحويين واللغويين المتقدمة تناولت مثل هذه الموضوعات، لكنّ مصنّفيها لم يخصصوا لها كتباً خاصة مستقلة في ذلك. بل جاء الكلام عنها متناثراً ضمن كتب جامعة.

فنجد عناية بهذه الموضوعات في كتاب إمام النحويين سيبويه، إذ أفرد لها باباً خاصاً، وهو «باب عدّة ما عليه الكلم»[2]؛ إضافة إلى حديثه عن بعضها، من النواحي الصوتية والصيغية والتركيبية والدلالية في مواضع

---

(١) أعني بالأدوات: المفردات، وهي الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، موافقة لما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب» ١٣، وموافقة للسيوطي ـ الذي ذكر ـ: «وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف». (الإتقان في علوم القرآن ١: ١٩٠).

فقولنا «أدوات» أشمل في الدلالة من قولنا «حروف»، وهو مصطلح كوفي (معاني القرآن ١: ٥٨، مدرسة الكوفة ٣١١).

(٢) سيبويه/ الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٤: ٢١٦ ـ ٢٣٥.

متفرقة من الكتاب[١].

ونجد مثل ذلك في كتاب الفراء «معاني القرآن»[٢].

وسار أبو الحسن الأخفش على النهج نفسه، في كتابه «معاني القرآن» أيضاً، إذ كان يدرس الأداة: صيغتها، ووظيفتها التركيبية، ودلالتها، وتعدّد اللغات فيها، خلال تفسيره آيات القرآن الكريم[٣].

واقتفى اللغويون اللاحقون طريقة هؤلاء المتقدمين، فبحثوا الأدوات ضمن مصنفاتهم، كما نرى في كتاب «المقتضب» لأبي العباس المبرد، و«مجالس ثعلب» لأبي العباس ثعلب، وكتاب «إعراب القرآن» لأبي إسحاق الزجاج، وكتابي «الأصول في النحو» و«الموجز» لأبي بكر بن السراج، وكتاب «الجمل في النحو» للزجاجي مصنف هذا الكتاب أيضاً. وفي كتب من جاء بعدهم من النحويين.

وكان الحديث عن الأدوات وحروف المعاني يختلف من مصنف إلى آخر، فنجد بعضهم استشعر أهمية هذه الأدوات والحروف، فأفرد لها باباً أو أبواباً خاصة ضمن مصنفاته، كما فعل ابن السراج في كتاب «الأصول في النحو»، والزجاجي في كتاب «الجمل في النحو»، وأبو علي الفارسي في كتاب «الإيضاح العضدي»، وابن جني في «اللمع»، وابن فارس في كتاب «الصاحبي»، وقبلهم ابن قتيبة في كتابيه «تأويل مشكل القرآن» و«أدب الكاتب»، والمبرد في كتابه «المقتضب».

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كلامه عن: «حيث» ولغاتها ٣: ٢٩٢، ٤: ٢٣٣، ٢٨٦، ٢٩٩، و«حسب» ١: ٣٣٠، ٢: ١١١، ٣٤٧، ٢٣١، و«قطّ» ٣: ٢٦٨، ٢٨٦، ٤: ٢٢٨، وأسماء الأفعال وغيرها.

(٢) الفراء/معاني القرآن ١: ٢٥٦، ٣٣ ـ ٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢: ٨ ـ ٩، ٣١٢، ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ٣٩٣، وغيرها.

(٣) الأخفش الأوسط/ معاني القرآن (تحقيق د. فايز فارس): فهرس الأدوات ٦٤١ ـ ٦٤٥.

ولعلّ أوفاها ما جاء في كتاب «المفصل» للزمخشري، وفي كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش، و«الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب، وما جاء في الباب الأربعين من الجزء الأول من كتاب «الإتقان في علوم القران» للسيوطي.

بينما نجد مصنفات أخرى لم تولها العناية الواضحة، ولم تفرد لها أبواباً منفردة.

وعرفت طريقة أخرى في التأليف اللغوي، وهي أن يتناول اللغوي جزئية واحدة فيفرد لها مصنّفاً خاصاً، ككتاب الهمز لقطرب (ت ٢٠٦ هـ)، وكتاب التثنية والجمع لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ)، وكتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، وكتاب التثنية والجمع للجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، وكتاب الألف واللاّم للمازني (ت ٢٤٩ هـ)، وكتاب الألفات لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٧ هـ)، وكتاب اللاّمات للزجاجي (ت ٣٣٧ أو ٣٣٩ أو ٣٤٠ هـ).

ولعلّ أبا القاسم الزجاجي ـ رحمه الله ـ أول من أفرد مصنفاً مستقلاً للأدوات وحروف المعاني، إحساساً منه بأهمية هذا الاتجاه، لتعميق البحث فيها، واستشعاراً بأهمية سهولة الرجوع إليها عند الحاجة بلا عناء. فسبق بذلك غيره في هذا المضمار، فخلّف لنا هذا المصنَّف، ومصنفاً آخر هو كتاب اللامات(١)، وهو كتاب خصصه مصنّفه لبحث اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عزّ وجل، ومعانيها، وتصرفها، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف(٢).

ثم توالت بحوث مشابهة، إذ صنّف الرماني كتاب «معاني الحروف»

(١) حققه د. مازن المبارك وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
(٢) اللامات ٣.

أو «منازل الحروف»، وصنف الهرويّ كتاب «الأزهية»، وصنف المالقي كتابه «رصف المباني في حروف المعاني»، وصنف المراديّ كتـاب «الجنى الداني في حروف المعاني»، وختم ابن هشام تلك السلسلة بكتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، إذ خصّص الجزء الأول بكامله وطرفاً من الجزء الثاني لمعاني الحروف والأدوات.

وذكر القفطي(١) أنّ أبا عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني المعروف بالقزّاز قد ألّف كتاباً في حروف المعاني؛ وذكر مصنّفه أنه لم يعلم أنّ أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا اهتدى أحد من أهل هذه الصنعة إلى تقريب البعيد، وتسهيل المأخذ، وجمع المفرّق على مثل هذا المنهاج.

وجاء في المصدر نفسه أنّ تأليف القزاز لذلك الكتاب كان سنة إحدى وستين وثلاثمائة، فإذا ما عرفنا أنّ الزجاجي توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٣٧ هـ أو ٣٣٩ هـ أو ٣٤٠ هـ، تبيّن لنا أنه سبق القزاز في هذا الميدان، وأنه أوّل من طرق هذا الباب، وأنّ له فضل السبق على غيره في تأليف كتاب مستقلّ في حروف المعاني والأدوات.

ولو صحّ أنّ أبا عليّ الفارسي صنّف كتاباً باسم «الحروف»(٢)، فإن الزجاجي أسبق منه في هذا المجال أيضاً، فالفارسي توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٧ هـ، والزجاجي قبله بنحو أربعين عاماً.

بعد هذا الاستعراض يتضح لنا أنّ الزجاجي كان أول من أفرد كتاباً خاصاً لحروف المعاني والأدوات.

---

(١) القفطي/إنباه الرواة ٣: ٨٦ ـ ٨٧، وانظر مقدمة كتاب «الجنى الداني للمرادي» للدكتور فخر الدين قباوة ٤ ـ ٥.
وقد ذكره القزاز نفسه في كتابه «ما يجوز للشاعر في الضرورة» ص ٦٩.

(٢) المرادي/الجنى الداني ٤٤٠، ومقدمته ـ للدكتور قباوة ـ ص ٤/ هـ ٧.

مادة الكتاب:

يعبّر اسم الكتاب عن مضمونه، فقد أسماه مصنّفه «حروف المعاني»، وجاء في آخره: «تمّ كتاب حروف المعاني والصفات......».

وجاء في خطبة الكتاب: «قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ـ رحمة الله عليه ـ: أما بعد....، فإنك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح لك فيه جميع معاني الحروف، وعلى كم وجه يتصرف الحرف منها، فأجبتك إليه، وأحسنت عوناً عليه....»(١).

بيّن المصنف أنه وضع الكتاب استجابة لسؤال سائل طلب منه وضع كتاب يشرح فيه معاني الحروف، فالتزم ذلك، ووضح المعاني التي يؤديها كل حرف على حدة، وعزّز ذلك بالشواهد، ووضّحه بالأمثلة. وقد أدرك المصنف أن معنى الكلمة يستفاد من التركيب والتضامّ، فلم يكتف بإيراد المعاني المعجمية، وهذا ما يؤيده علماء اللغة المحدثون، إذ يرون أنّ المعنى يستفاد من النظرة الأفقية في التركيب، من خلال النظر إليها مع غيرها في السياق، وليس النظر إليها في نفسها منفردة.

إذ يذكر «أولمان» عن السياق: «أنّ المعنى الوحيد الذي يهمّ مشكلتنا في الحقيقة، هو معناها التقليدي، أي النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم»(٢).

ونقرأ عبارة أخرى يقررها المحدثون، وقد أدركها اللغويون العرب القدماء ـ والزجاجي في هذا الكتاب ـ وتمثلوها، إذ يقول «أولمان» أيضاً: «فالسياق وحده هو الذي يستطيع أن يبيّن لنا ما إذا كانت الكلمة (قريب) مثلاً، تعني قرابة الرحم أو القرب في المسافة»(٣).

(١) الكتاب (حروف المعاني) ١.

(٢) أولمان/دور الكلمة في اللغة ـ ترجمة د. كمال بشر ـ، ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) نفسه ٥٧، وانظر الفصل الخامس من ذلك الكتاب أيضاً، وما وضّحه المترجم في هوامش

وللدكتور كمال بشر رأي شبيه في المعنى اللغوي، يتلخّص في قوله: «إن هناك من يظنّ أن علم المعنى يهتمّ بدراسة المعنى على مستوى اللفظة، على نحو ما يجري في المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية، التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أنّ المدققين يرون أنّ هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية ولم تأت بجديد في هذا الشأن»(١). ويحدّد موقفه من القضية بجلاء في قوله: «فالكلمة منعزلة ضرب من العبث، فلا بدّ من سياق يبرز دلالتها، وهو ما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال»(٢).

فهذا الرأي يؤكد على أهمية السياق في جلاء المعنى اللغوي للألفاظ، فلا تتضح الدلالة المقصودة للفظة إلّا داخل السياق، وقد تختلف دلالتها من تركيب لآخر، وبسبب ذلك يكون للفظة أكثر من معنى، ويتحدد المعنى المقصود منها في التركيب.

ويؤكد الدكتور البدراوي زهران: «أنّ المعنى الدلالي يتأثر بنوع البنية الشكلية ويرتبط بها، وهذا ما يذهب إليه اللغويون المحدثون»(٣).

ويقول في موضع آخر: «من مكان الكلمة في الجملة يتبيّن المعنى ويدقّ»(٤).

وقد سبق هؤلاء جميعاً العالم اللغوي عبد القاهر الجرجاني ـ رحمه الله ـ (ت ٤٧١ هـ)، فله في هذه القضية آراء مصيبة تماماً، فهو يرى أنّ المعنى اللغويّ لا يدرس إلّا من بعد العلم بالنظم، فلا

= ذلك الفصل.

(١) د. كمال بشر/دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ١٥٣.

(٢) نفسه.

(٣) د. البدراوي زهران/عالم اللغة: عبد القاهر الجرجاني المفتنّ في العربية ونحوها ٢٣١.

(٤) نفسه ٢٣٢.

يتصوّر أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجرّدةً من معاني النحو»[١].

ويفصّل القول ويزيده جلاء في موضع آخر، إذ يقول: «اعلم أنّ ها هنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب، وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة **لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف**»[٢].

ثم يورد رأياً في منتهى الدقة والصواب، فيقول: «إن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور»[٣].

فهو يودّ أن يؤكّد أن كلّ صورة لتركيب تعطي معنى خاصًّا، وكل تغيير في ذلك التركيب يؤدي إلى تغيّر في المعنى، فالمعاني ـ في رأيه ـ تختلف باختلاف الصور.

ولعله سبق كل المحدثين الذين بحثوا علم المعنى حينما قال: «ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين، نحو: قعد، وجلس، **ولكن فيما يفهم من مجموع كلام** ومجموع كلام آخر»[٤].

فعبد القاهر يؤكّد أن السياق هو الذي يبرز المعنى اللغوي للفظة، ولا يأبه في هذه القضية بمعنى الكلمة المفردة المنعزلة خارج سياق أو تركيب. فهو في ذلك يعدّ بحقّ رائداً في علم الدلالة، وسبق اللغويين المحدثين في هذا المجال.

ولم يغب ذلك عن ذهن الزجاجي في كتابه هذا، وكذلك فقد أدركه

(١) عبد القاهر الجرجاني/دلائل الإعجاز ٣٨٦.
(٢) نفسه ٤٩٥.
(٣) نفسه ٣٩٩.
(٤) نفسه ٢٧١.

اللغويون العرب القدماء، وأبرزوه في كتبهم وبحوثهم، لكن الجرجاني كان أوضح منهم وأجرأ، إذ قدّم آراءً ونظريات سبق بها المحدثين والقدماء على السواء.

ويتضح هذا الموقف لدى الزجاجي في كلامه عن كل أداة ـ تقريباً ـ ، فكلامه عن الأداة الأولى ـ مثلاً ـ «عند»، يقول فيه: «أداة لحضور الشيء ودنوّه، كقولك: كنت عند زيد، أي بحضرته. و«كان هذا عند انتصاف النهار، **فتحتمل الزمان والمكان**»[1]. فقوله: «فتحتمل الزمان والمكان» استخلصه وقرّره بعد ذكر تركيبين (سياقين)، فهي في الأول أفادت الدلالة على المكان، وفي الثاني أفادت الدلالة على الزمان. وهكذا فلا بدّ من وضع اللفظة في تركيب، حتى تفهم دلالتها الدقيقة المعنيّة.

وعند كلامه عن «هل»؛ يقول: تكون استفهاماً، كقولك: هل خرج زيد؟ وتكون بمعنى «قد»، كقول الله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾[2]، قالوا: معناه «قد أتى». ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألف التي يستفهم بها، كقوله تعالى: ﴿ هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾[4]؛ فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ. ويجعلونها أيضاً بمعنى «ما» في قوله تعالى: ﴿ هل ينظرون إلّا أن تأتيهم الملائكة ﴾[5]، و﴿ هل ينظرون إلّا تأويله ﴾[6]. . . . كل هذا بمعنى «ما»[7].

---

(١) الكتاب (حروف المعاني) ١

(٢) الإنسان ١.

(٣) الروم ٢٨.

(٤) يونس ٣٤.

(٥) الأنعام ١٥٨، النحل ٣٣.

(٦) الأعراف ٥٣.

(٧) الكتاب (حروف المعاني) ٢.

أقول: كيف تبيّن اللغويون العرب، ومنهم الزجاجي، هذه المعاني والدلالات التي تؤديها «هل» - مثلاً -، لولا اهتمامهم بالسياق، ولولا إدراكهم لخطورة التركيب، وأن معنى الكلمة يتحدّد داخل سياق، ويختلف من سياق لآخر.

وسار الزجاجي على هذا المنهج من أول كتابه حتى آخره. فهو لم يورد - كما نرى - المعاني المعجمية للحرف أو الأداة، لكنه كان يذكر شاهداً أو تركيباً، ثم يستخلص منه المعنى المراد، ليتبيّن القارىء المعنى الدقيق الذي تؤدّيه الكلمة داخل السياق.

وقد أشار المصنف إلى طريقته تلك في مقدمة الكتاب، حين قال: «وعلى كم وجه يتصرّف الحرف منها»[(١)]، فنراه يذكر استعمالات الحرف المختلفة في تراكيب مختلفة، ثم يذكر دلالته في كل تركيب. مثال ذلك، قوله في «لولا»: «لها موضعان، فأحدهما يمتنع بها الشيء لوجود غيره، والآخر: تكون تحضيضاً.....»[(٢)].

ولم يفته بحث بنية الكلمة، أهي كلمة مفردة واحدة، أم مركبة، ككلامه عن «مهما، هلمّ، الآن» وغيرها. أو اللغات التي وردت فيها، ككلامه عن «وسط، وسوى» وغيرهما. أو نوعها: أهي اسم أم فعل أم حرف أم اسم فعل.

وتعرّض أيضاً للحديث عن وظيفة الأداة التركيبية النحوية، إذ تحدث عن عملها أو إهمالها، وعن موقعها من الإعراب في التركيب، ودلالتها في كل حالة.

والكتاب مختصر مركّز، حشد فيه مصنّفه ما يربو على أربعين ومائة

---

(١) الكتاب (حروف المعاني) ١-.

(٢) نفسه ٣، وانظر: بله، لـمّا، إنّ، ما، مَن.... وغيرها.

شاهد من آيات القرآن الكريم، وما يزيد على خمسة وسبعين شاهداً شعرياً، إضافة إلى عدد من الأقوال المأثورة عن العرب الفصحاء. كل هذه الشواهد اللغوية والمعاني والآراء أودعها في كتاب لم تتجاوز أوراقه اثنتي عشرة ورقة، إذ كان يورد الأداة وشواهدها ـ أحياناً ـ دون تعليق أو توضيح بأكثر من كلمة أو بضع كلمات في كثير من المواضع، يبدو ذلك بجلاء في الجزء الأخير من الكتاب.

ولم يهمل الزجاجي نسبة كثير من شواهده الشعرية، وحرص على نسبة الآراء إلى أصحابها من العلماء، ونسب اللغات التي أوردها إلى أصحابها[١].

فالكتاب ـ على هذه الاعتبارات ـ كتاب لغوي بالمعنى الشامل، إذ تناول جوانب صوتية، وتحدث عن بنى بعض الكلمات وصيغها واشتقاقها، وعرض جوانب نحوية تركيبية، وكان يختم كلامه بذكر دلالة كل أداة في كل سياق أو تركيب، ويعزّز هذه الدراسات بالشواهد والأدلّة والأمثلة.

وتناول الزجاجي سبعاً وثلاثين ومائة أداة بالتعليق والشرح، وهو عدد كبير، إذا ما أخذ بعين الاعتبار حجم الكتاب؛ ولكن ما يلفت النظر أن المصنّف تناول حروف المعاني، ويكاد يكون استوعبها جميعها، ودرس إلى جانبها بعض الأسماء: من ظروف[٢]، ومصادر[٣]، وأسماء أفعال[٤]، وحتى بعض الأفعال[٥].

---

(١) انظر على سبيل المثال حديثه عن: «ما، مهما، هلمّ، ويكأنّ، هات، الآن، لات» وغيرها.

(٢) انظر على سبيل المثال حديثه عن: وسط، عند، قبل، بعد، أمام، فوق، تحت، أسفل، وغيرها.

(٣) انظر على سبيل المثال: غفرانك، حنانيك، تبًّا له، سبحان الله، ويل، ويح، وغيرها.

(٤) انظر على سبيل المثال: صه، مه، وَيْ، حيّهل، وغيرها.

(٥) انظر على سبيل المثال: كان، أمسى، أصبح، ظل، بات، ما انفك، ما برح، كاد، نِعم، =

ولعله أدخل في الكتاب أسماءً وأفعالاً إلى جانب حروف المعاني، جرياً على طريقته في كتابه «الجمل في النحو»، إذ أطلق على «كان وأخواتها»: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار»[١]؛ فأطلق عليها حروفاً، وهو في هذا يخالف الجمهور[٢]. وقد حاول أبو إسحق إبراهيم بن أحمد الغافقي تعليل هذه التسمية بأمرين؛ أحدهما: أنه أراد بالحروف الكلم[٣]. وذكر ابن بابشاذ أنّ في تسمية الزجاجي لهذه الأفعال حروفاً تسامحاً[٤].

أقول: فالزجاجي تسمّح في كتاب «الجمل في النحو»، فأطلق على الأفعال حروفاً، فليس بعيداً أنه أدخل في هذا الكتاب أسماءً وأفعالاً مع الحروف أيضاً[٥]، سيراً على نهجه في كتاب «الجمل»، وعلى مذهبه الذي ارتضاه هناك. وعلى هذا، يكون بحثه بعض الأسماء والأفعال مع حروف المعاني في هذا الكتاب أمراً مقبولاً.

أما ما جاء في آخر الكتاب[٦]، فلعلّه قصد بالصفات المصطلح الكوفي، الذي يراد به حروف الجر، حيث أسهب القول فيها، وفي تناوب بعضها عن بعض، ذاهباً في ذلك مذهب الكوفيين وابن قتيبة في كتابيه «أدب» الكاتب، و«تأويل مشكل القرآن»[٧].

= بئس، حبذا، وغيرها.

(١) انظر كتاب «الجمل في النحو» ـ بتحقيقنا ـ «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار».

(٢) السيوطي/همع الهوامع ١: ١٠.

(٣) شرح الجمل للغافقي (مخطوط) ورقة ١٥.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ (مخطوط) «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر».

(٥) انظر: ابن منظور/لسان العرب (حرف).

(٦) وهو عبارة «تم كتاب حروف المعاني والصفات».

(٧) ابن قتيبة/أدب الكاتب ـ تحقيق محمد الدالي، طبع مؤسسة الرسالة ـ، «باب دخول الصفات مكان بعض» ٥٠٦ وما بعدها. و«تأويل مشكل القرآن» تحقيق السيد أحمد صقر، ط ٢، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م، دار التراث بالقاهرة، ص ٥٦٧ وما بعدها.

منهج الكتاب:

نهج الزجاجي في تناول الأدوات وعرض معانيها واستخداماتها نهجاً نستطيع وصفه بالعفوية، فلم يرتب هذه الأدوات على أساس بنيتها: الأحادية أولاً، فالثنائية، فالثلاثية، وهكذا، كما فعل من جاء بعده ممن كتبوا في هذا الفن[1]. ولم يرتبها هجائياً على حروف المعجم؛ كما أنه لم يرتّبها ترتيباً موضوعيًّا.

وإنما نراه يعرض طائفة من الأسماء، ثم يدخل حرفاً أو أكثر، ويعرض بعد ذلك طائفة من الظروف، فطائفة من الحروف، ثم يأتي ببعض المصادر، وقد يلحقها بفعل أو اسم فعل.

وقد حاول جمع بعض النظائر[2]، لكنه لم يستقصها، أو يفردها عن الأدوات الأخرى، إلّا أنه ختم الكتاب بالكلام عن وقوع حروف الجر مكان بعضها بعضاً، فاستقصاها أو كاد.

وكان يذكر الأداة، ثم يذكر معناها أو معانيها، التي تتحدّد من السياق، ثم استخداماتها، ويعرض كل وجه منها، ويعزّزه بالشواهد والأمثلة، والتعليق الموجز.

وبدا مستقصياً منظماً في بحثه اللام، حيث أسهب في عرضها، وتفصيل أنواعها ومعانيها، وأوجه استخداماتها، وذكر الشواهد والأمثلة على كل وجه.

وقد كرر ذكر بعض الأدوات غير مرة، إذ كان يذكرها أول مرة،

---

(١) انظر كتب: معاني الحروف للرماني، ورصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي.

(٢) انظر مثلاً: «لو، لولا، لوما، ألّا، هلّا». و: «بلى، نَعَم، إذن».
ثمّ: «كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، ما انفك، ما برح».
وكذلك: «نِعم، بئس، حبذا»، و: صه، مه، ثم طائفة من المصادر وهكذا.

ويتحدث عنها حديثاً موجزاً، ثم يعود فيعرضها بتفصيل أكثر في موضع لاحق[١].

ولعل سبب هذا التكرير والخلط عدم التزامه منهجاً منظماً في عرض هذه الأدوات، على الرغم مما نلحظه من انتظام ومنهجية مقبولين في بعض مصنفاته[٢]، إلّا أننا نجد مثل هذا الخلط في كتاب «الجمل في النحو»، وكتاب «أمالي الزجاجي»، و«أخبار أبي القاسم الزجاجي».

وربما يعود الخلط في المنهج في هذا الكتاب، أنه يعدّ سابقاً في ميدانه، إذ لم يسبقه غيره في هذا الفن.

مصادره:

اعتمد الزجاجي شواهد القرآن الكريم، والشواهد الشعرية الموثوقة[٣]، إضافةً إلى المأثور من أقوال العرب الفصحاء السائرة.

كما أنه كان ينقل آراء من تقدّمه من اللغويين، فوجه الشبه واضح بين ما أورده وما ورد في كتاب سيبويه. كما نقل عن الكوفيين بعض آرائهم، وكان يسند تلك الآراء إلى أصحابها أحياناً[٤]، فقد ذكر من اللغويين السابقين: أبا عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبا عبيدة، وابن الأعرابي وغيرهم.

وأفاد من القراء وأوجه القراءات، وذكر من القراء ورواتهم ابن عباس، وابن مسعود، وقتادة وغيرهم.

---

(١) انظر على سبيل المثال: «سوى، لا، على، لكنْ، إنّ، كيف، غير»، وغيرها.
(٢) انظر على سبيل المثال: كتاب الإيضاح في علل النحو، وكتاب اللامات.
(٣) جميع شواهده الشعرية اهتديت إلى معرفة قائليها، ما عدا ثلاثة أبيات فقط، وربما اهتدى إليها غيري ولم أتمكن من الاطّلاع على ذلك.
(٤) انظر ذلك على سبيل المثال في بحث: ما، ويكأنّ، الآن، وغيرها.

وكان دقيقاً أميناً في نقله، اتسم بالضبط، إذ إن ما نسبه إلى الخليل أو سيبويه مذكور بحروفه ـ تقريباً ـ في كتاب سيبويه، وكذلك آراء الفراء، وجدناها في كتابه معاني القرآن.

وثمة نقطة جديرة بالتسجيل، وهي التوافق الواضح بين ما جاء في آخر هذا الكتاب، وما جاء في كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة؛ إذ يكاد يكون حديثه عن «دخول حروف الجر مكان بعضها» منقولاً بحروفه عن ابن قتيبة(١)، وتوافق كبير بين مادة الكتاب وما في «تأويل مشكل القرآن».

وربما جاء هذا التوافق من تأثر الزجاجي واهتمامه بكتاب ابن قتيبة، ولعلّ ما يؤيد ذلك أن الزجاجي صنّف كتاباً في شرح خطبة أدب الكاتب(٢)، وهو مذكور ضمن قائمة مصنفاته في كتب الطبقات والتراجم.

وتجلّى مذهب الاختيار من آراء مدرستي البصرة والكوفة واضحاً في هذا الكتاب، وإن كان ميله بصرياً واضحاً، فهو يعتمد كثيراً آراء الخليل وسيبويه، ولكنه لم يغفل آراء الكوفيين. فقد تابع الكوفيين في بعض الآراء وإن خالفت رأي جمهور البصريين. من ذلك أنه عدّ «وسَط» بفتح السين ظرفاً(٣)، وكلامه عن «سَواء» بمعنى «غير»(٤). ومتابعته رأي الفراء في «لا جرم»(٥). وإيراده رأي الفراء أيضاً في «الآن»(٦) وتركيبها وعلّة بنائها.

---

(١) انظر في ذلك الكتاب (حروف المعاني) ظ ٧٤ ـ ٨٧؛ وما جاء في كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة: «باب دخول بعض الصفات مكان بعض» ٥٠٦ وما بعدها.

(٢) أو شرح «رسالة ابن قتيبة في أدب الكاتب»، ومنها نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ٣٩ ش أدب، وأخرى في استانبول، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية في القاهرة بصورة عن كلتا النسختين.

(٣) الكتاب (حروف المعاني) ٢٠.

(٤) نفسه ٢٤.

(٥) نفسه ٧٢.

(٦) نفسه ٧١.

ومنها أنه أجاز المجازاة بكيف مع زيادة «ما»[١]، وهو مذهب كوفي. وأشار إلى أنّ الفعل أصل المشتقات[٢]. وقد أشرنا إلى ذلك كله في مواطنه في هوامش الكتاب.

ولعلّ أوضح متابعة للكوفيين وموافقة لهم، قوله بتناوب حروف الجر، ودخول بعضها مكان بعض.

ولا عجب في هذا الاتجاه، فقد أخذت المدرسة البغدادية في النحو ـ التي يعدّ الزجاجي أحد أركانها ـ من آراء المدرستين السابقتين، إضافة إلى أنّ ثقافة الزجاجي كانت مختلطة أو مشتركة ـ إن جاز التعبير ـ ، فقد أخذ عن أشياخ كوفيين، إضافةً إلى البصريين. ومن أشياخه مثلاً: ابن كيسان، والأخفش الصغير، وأبو بكر الأنباري، وجميعهم أخذوا عن ثعلب، شيخ المدرسة الكوفية في عصره.

مصطلحاته وآراؤه:

مصطلحات الزجاجي في هذا الكتاب خليط من مصطلحات المدرستين ـ البصرية والكوفية ـ كثقافته، وإن كانت المصطلحات الكوفية أقل.

فقد تابع سيبويه والبصريين في بعض المصطلحات، كقوله عن «مثل» تسوية، وهو مصطلح سيبويه[٣]، وكلامه عن «نولك، وقبل، وبعد، وبل، وغير، وسوى، ونعم، وإذن، وويل، وصدد، وقرابتك»، وغيرها كثير.

---

(١) الكتاب (حروف المعاني) ٥٩.
(٢) نفسه ٢٩، وانظر كتاب «اللامات» أيضاً ٤٠.
(٣) سيبويه/ الكتاب ٤: ٢٣١.

وأورد من المصطلحات الكوفية: واو الصرف[١]، و«أو» تكون صرفاً[٢]، ثم ما ورد في آخر الكتاب، وهي عبارة «تم كتاب حروف المعاني والصفات»، فلعله قصد بقوله «الصفات» حروف الجر، وهو اصطلاح كوفي أيضاً[٣]، واستخدم اصطلاح الجحد للدلالة على النفي[٤].

ومن مصطلحاته أيضاً: لام التأكيد العارية، ولام التأكيد الحاملة، و«حدّها أن لا تكون إلاّ مع «إنّ»، إما في خبرها للفصل بين الحرفين المؤكدين، وإما في اسمها للفصل بين الاسم والحرف بالظرف؛ وإما قبل «إنّ» إذا توهّنت همزتها بالابتدال هاءً؛ وإما في الفضلة متقدمة مكررة وغير مكررة[٥]. . . . .».

وكذلك لام القسم حاملة وعارية، فالحاملة حدّها أن تكون مع المستقبل لازمة لنوني التأكيد. . . . .، والعارية نحو قوله تعالى: ﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم﴾، فعمرك: قسم، واللام عارية زائدة، لأنه لا يصحّ دخول قسم على قسم[٦].

وكذلك لام الإيجاب، وحدّها أن تكون فارقة بين الإيجاب والنفي

ولام الشرط[٨]، وهي اللام الداخلة على «إنْ» الشرطية.

ولام العذر، نحو قولك: لك جئت، أي لأجلك[٩].

ومن آرائه: أنه ذكر أنّ «كيف» تقع بمنزلة «كما»، تقول: أعلّمه

(١) كتاب حروف المعاني ٣٨.
(٢) نفسه ٥١.
(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٢، ٣١، ٣٢، ٣٧٥، شرح المفصل ٧/٤، ٧/٨.
(٤) الكتاب ٣١، ٤٥، ٦٧، معاني القرآن ٥٢/١، ١١٧، ١٧٥ وغيرها.
(٥) نفسه ٤١.
(٦) نفسه ٤٢.
(٧) نفسه ٤٣.
(٨) نفسه ٤٤.
(٩) نفسه ٤٤.

كيف تشاء، كما تقول: أعلّمه كما تشاء[١].

وذكر أنّ «قد» معناه التحقيق مع المضارع[٢].

وذكر أنّ «كما» تكون بمنزلة «كي»، تقول من ذلك: قُلْ كما أسمع منك، تريد: قُل كي أسمع منك[٣].

وذكر أنّ «يا» حرف نداء وتنبيه، وكذلك أيا وهيا وأي، وقال: هذه حروف نداء؛ وقد تجري الهمزة مجراها[٤]؛ يعني أنها ليست أصلاً في النداء، والأمر كما ذكر.

وانفرد ـ فيما أعلم ـ بقوله عن «قد»، أنك تقول: قِدْني، بالفتح والكسر[٥].

تابع الكوفيين في «وسط» بأنها محركة السين أو ساكنته[٦].

انفرد بقوله إنّ «سوى» تقع اسماً وظرفاً[٧]، وخالف في ذلك سيبويه والمبرد وغيرهما، وقد ذكر ذلك ابن هشام[٨].

ذكر أنّ «أَمْ» تجيء في الشعر شاذة بمعنى الواو[٩]، وأنها قد تجيء بمعنى «أو»[١٠].

---

(١) الكتاب (حروف المعاني) ٣٥.

(٢) نفسه ١٣. وقد وضح ذلك المرادي في «الجنى الداني» ٢٥٩، وابن هشام في «المغني» ١٧٤.

(٣) نفسه ٣٤ ووافقه المالقي في «رصف المباني» ٢١٣، والمرادي في الجنى ٤٨٣.

(٤) نفسه ١٩.

(٥) نفسه ١٤.

(٦) نفسه ٢٠ ـ ٢١، وهمع الهوامع ١: ٢٠١.

(٧) نفسه ٢٣ ـ ٢٤.

(٨) المغني ١٤١.

(٩) نفسه ٤٨. وقد وافقه السمعاني في ذلك في كتابه «قواطع الأدلة في الأصول» (مخطوط) ـ مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد الأول، الجزء الأول ص ٢٨٦.

(١٠) نفسه ٤٩، ووافقه السمعاني أيضاً (المصدر نفسه)، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٦.

انفرد بقوله إن «على» تجيء بمعنى «إلى»، وأورد بيت عباس بن مرداس شاهداً على ذلك، وهو قوله:

إذمـا أتيت على الرسول فقل له حقًّا عليك إذا اطمأنّ المجلسُ (١)

ذكر أنّ «سواء» إن كانت ممدودة اسماً، كانت بمعنى «غير» (٢)، واستشهد على ذلك بقول الأعشى:

.... وما قَصَدَتْ من أهلها لسوائكـا

ولم يعدّ ذلك ضرورة، كما ذهب إليه سيبويه والمبرد (٣). وذكر السيوطي أن الكوفيين يرون استعمالها بمعنى «غير»، وذكر إدخال الجارّ عليها في قول الأعشى، وأنشد البيت السابق (٤).

أشار إلى الكوفيين مرة واحدة في كتابه هذا، وسماهم «البغداديين» (٥)، وهذه تسمية يقصد بها الكوفيين، واستخدمها أبو علي الفارسي في «المسائل العسكريات» (٦)، للدلالة على الكوفيين أيضاً.

مكانة الكتاب بين الكتب المشابهة: ـ

سبق القول إنّ هذا الكتاب يعدّ سبّاقاً في هذا الميدان، فلم يصل إلينا كتاب في موضوعه أسبق منه، ولم نقرأ عن مثل ذلك في أيّ مصدر أو مرجع.

وتلته كتب كثيرة في الموضوع نفسه، ونظرة فاحصة في هذه الكتب

---

(١) الكتاب (حروف المعاني) ٧٥.
(٢) نفسه ٢٤.
(٣) سيبويه ١: ٤٠٧، المقتضب ٤: ٩.
(٤) السيوطي/الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ٣: ١١٢.
(٥) نفسه ٧٠.
(٦) المسائل العسكريات/تحقيق د. علي جابر المنصوري ١٠٢.

تظهر لنا ما يأتي:

أولاً: من حيث المنهج:

سارت الكتب التي تلت هذا الكتاب على منهج واضح، مترابط متسلسل.

فكتاب «معاني الحروف» للرماني (ت ٣٨٤ هـ)، رتب مصنّفه موضوعاته بأن بدأ بعرض الحروف الأحادية، فالثنائية، فالثلاثية، وختمه بالرباعية، كما جاء في مخطوطة البديري بالقدس.

أما نسخة كوبريلي، فرتبها ترتيباً مقبولاً أيضاً، بأن أورد اللامات، فالألفات، فالهاءات، وهكذا، وختمه بالأسماء التي تعمل عمل الأفعال، فحروف الزيادة، ثم الفرق بين إمّا وأمّا، والفرق بين إنْ وأنْ، والفرق بين أمْ وأوْ، ثم الفرق بين لو وإنْ، وهو منهج فيه موضوعية، يتسم بالترابط والتسلسل.

أما كتاب «الأزهية في علم الحروف» للهروي (ت ٤١٥ هـ)، فلا أستطيع وصف منهجه بالتسلسل والتنظيم، كما وصفت سابقه؛ إذ إنّ مصنفه لم يلتزم نهجاً واضحاً متّسقاً في عرض موضوعاته، فخلط بين الثنائيات والثلاثيات من الحروف، وبينها وبين الرباعيات والأحاديات أيضاً، وأدخل فيه بعض الأسماء والأفعال[١]. وإدخاله هذه الأبواب لا يتسق مع عنوان الكتاب. ثم أفرد القسم الأخير من الكتاب لباب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض[٢]، أي ما يعرف بتناوب حروف الجر.

(١) انظر «الأزهية في علم الحروف»: باب مواضع «غير، كان، ليس، متى، إذا، ذا» من ١٨٩ - ٢١٦.

(٢) نفسه ٢٧٧ - ٣٠٠.

وختم الكتاب بباب عن الأصل في «الذي» واللغات فيها[١].

والكتاب الثالث هو كتاب «رصف المباني في شرح حروف المعاني» للمالقي (ت ٧٠٢ هـ)؛ وضع مصنفه خطبة للكتاب في أوله، بيّن فيها الغرض من تصنيفه، وأوضح منهجه.

أما منهجه: فمنهج موفق مترابط منظم، فهو يقول عنه: «ونظمته على ترتيب حروف المعجم، ليكون في التأليف أنبل، وعلى تفهّمه أسهل، وذكرتِ منها (يعني الحروف) ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزيد، حتى انتهيت إلى آخر حرف فيه. وعلى الترتيب المذكور أتْبعتُ أول حرف منه ـ إذا كان مركباً ـ ما يليه، من ذلك الترتيب. وما كان ناقصاً (من حروف المعجم، وما كان) مركباً نبهت عليه بِـ غُفْل»[٢].

وقد التزم المالقي هذا المنهج، وبرّ بما قطعه على نفسه في خطبة الكتاب؛ فتكلم عن جملة الحروف، وأقسامها من جهة عملها، ثم اصطلاحات الحروف.

وبدأ بباب الألف والهمزة، وأتبعها بكل الحروف المبدوءة بالهمزة، وثنّى بباب الباء، وتلاها بالحروف المبدوءة بالباء، وهكذا حتى أنهى كتابه بباب الياء، فباب «يا».

ولم يقحم فيه غير الحروف، سوى «ليس»، وبرّر إيرادها في كتابه بقوله: «اعلم أنّ «ليس» ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف»[٣].

---

(١) نفسه ٣٠١ ـ ٣١٧.
(٢) رصف المباني ٢.
(٣) نفسه ٣٠٠.

كما أوضح المالقي في خطبة كتابه أيضاً غرضه من الكتاب، فقال: «إنّ الغرض من هذا الكتاب يتأتى في مقصودين: الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة، والثاني في الكلام فيها على التفصيل»

فجاء كتابه منظماً متّسقاً متسلسلاً، إضافةً إلى ما فيه من استقصاء وتفصيل، لا بدّ أن تذكر هذه المزايا له

أما الكتاب الآخر الشبيه بكتابنا، فهو كتاب «الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي (ت ٧٤٩ هـ)؛ وهو كتاب اعتمد فيه مصنفه على ما سبقه اعتماداً ظاهراً.

فبعد أن عرض حدّ الحرف، وتسميته حرفاً، وجملة معانيه وأقسامه، وبيان عمله، وعدّة الحروف، عرض هذه الحروف في أبواب؛ خصّص الباب الأول للأحادي من الحروف، والثاني للثنائي منها، والثالث للثلاثي، والرابع للرباعي، وخصّص الخامس للخماسي.

ولم يورد من غير الحروف سوى: «عسى، وليس، ومتى، وأيمن، وبعض الضمائر»، وقد برّر ذلك في مواضعه من الكتاب[٢]. ولم يسهب في الكلام فيها.

هذه أبرز كتب معاني الحروف المتخصصة، أوضحنا مناهجها، وتبيّن لنا أنّ مناهجها ـ ما عدا كتاب الأزهية ـ منظمة متسلسلة.

هذا عن الكتب المتخصصة في حروف المعاني؛ إلّا أنّ هناك كتباً أخرى تناولت موضوع حروف المعاني، ولكنها ليست مقصورة عليها؛ منها:

كتاب «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، وهو

---

(١) رصف المباني ٣.

(٢) الجنى الداني ٣٥٠، ٤١٨، ٥٠٧، ٥٣٦، ٥٣٨، ٦٢٠.

كتاب في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، كما وسمه صاحبه، فهو ليس كتاباً متخصصاً في حروف المعاني، ولكنه أورد في منتصفه ـ تقريباً ـ باباً للكلام في حروف المعاني(١).

وقد أوضح الدافع إليه ومنهجه في أول الباب بقوله: «رأيت أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إيّاها دون غيرها؛ فذكرت عامة حروف المعاني رسماً واختصاراً. فأول ذلك ما كان أوله ألف»(٢).

والتزم ابن فارس هذا المنهج، وعرض الحروف مرتبة على الترتيب الهجائي الألف بائي (أي على حروف المعجم)؛ لكنه أورد من غير الحروف، مثل: «إذا، إذ، أيّ، الآن، بعد، تعال، ثَمّ، لا جرم، رويد، سوى، عسى، غير، كم، كيف، كاد»، وغيرها من الأسماء والأفعال وأسماء الأفعال.

وكان قد عرض قبل هذا الباب باباً لحروف المباني(٣).

والكتاب الثاني الذي تناول بعض حروف المعاني ضمن موضوعات أخرى، هو كتاب «فقه اللغة وسر العربية» لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، إذ خصص عدة فصول قصيرة تناول فيها بعض الحروف، بدأها بفصل عن الألفات، فالباءات، فالتاءات، فالسينات، فالفاءات، فالكافات، فاللّامات، فالميمات، فالنونات، فالهاءات، فالواوات، ثم خصص فصلاً مجملاً في وقوع حروف المعنى مواقع بعض(٤).

(١) الصاحبي ١٢٥ وما بعدها.
(٢) نفسه ١٢٥.
(٣) نفسه ١٠٠ ـ ١٢١.
(٤) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ٥١٥ ـ ٥٤٠.

وما عرضه الثعالبي اتّسم بالإيجاز الشديد، لكنه أسهم في الحديث عن حروف المعاني واستخداماتها وبعض شواهدها، وتعدّد معانيها من سياق إلى آخر.

أما الكتاب الثالث، فهو أوسعها وأشهرها، إنه كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، ولكنه لم يكن متخصصاً مقصوراً على حروف المعاني، نال شهرة واسعة، لمكانة مؤلفه، واستقصائه ووفرة شواهده وشموله، ولنشره مبكراً قبل غيره من الكتب المشابهة.

بوّب ابن هشام كتابه ثمانية أبواب، خصّص الباب الأول منها لحروف المعاني، واختار له عنواناً موفّقاً دقيقاً، إذ أطلق عليه: «في تفسير المفردات وذكر أحكامها»، جاء في أوله: «وأعني بالمفردات: الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتّبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً، لمسيس الحاجة إلى شرحها»[1].

والحقّ أنّ ابن هشام التزم خطًّا واضحاً سديداً في منهجه، وهذه ميزة تسجّل لابن هشام في مصنفاته، فهو ذو عقلية منظمة. واتّسم كتابه بالاستقصاء والشمول، والدقة في نسبة الآراء إلى أصحابها؛ وكان تبريره لاختيار ما أورده من الحروف والأسماء، والأفعال موفقاً.

ويجب أن نقول: إنّ هذا الباب ـ باب حروف المعاني والمفردات ـ غطّى ما يزيد على نصف الكتاب بكامله، مما يجعله من أهم مصادر هذا الموضوع، إن لم يكن أشهرها وأهمّها جميعاً.

أما الأبواب السبعة الباقية، فهي أبواب في التراكيب النحوية،

(١) مغني اللبيب/بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣.

وأحكامها المختلفة. وأهمية آراء ابن هشام ونضجها وصوابها لا يختلف فيها اثنان.

أما الكتاب الأخير الذي لم يتخصص في بحث حروف المعاني، لكنه أفرد لها باباً مستقلاً، فهو كتاب «الإتقان في علوم القرآن»[١] للسيوطي (ت ٩١١ هـ).

وكتاب «الإتقان» هذا ليس كتاباً لغوياً، فهو كتاب في علوم القرآن، كما يدلّ على ذلك عنوانه. لكنّ الفقهاء وعلماء الدين يرون العلوم اللغوية من العلوم التي يحتاج إليها عالم الدين، «فمنهم من قال: يجوز تفسيره ـ القرآن الكريم ـ لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسّر إليها، وهي خمسة عشر علماً»[٢]، وعدّها الإمام السيوطي، فذكر منها: «اللغة، النحو، التصريف، الاشتقاق، المعاني، البيان، والبديع[٣]. . . .».

فهذه سبعة من مجموع العلوم التي يحتاج إليها المفسّر، وهي من علوم العربية. إضافةً إلى أنّ الأئمة الذين عنوا بالدراسات القرآنية والدينية، كانوا علماء لغويين ونحويين، بل إن أكثرهم كانوا أئمة في اللغة والنحو.

وإذا تذكرنا ما نقلناه عن ابن فارس، وهو قوله: «رأيت أصحابنا من الفقهاء يضمنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف

(١) أشار إليه أحدهم في حاشية الورقة الأولى من مخطوطة كتاب «حروف المعاني» للزجاجي، وقد جاء فيها:
«من أراد أن يستوعب معاني الأدوات، فعليه بإتقان الإمام السيوطي في النوع الأربعين، يرى عجباً. وما ذكر في هذه الرسالة بالنسبة إليه كالقطرة بالنسبة إلى البحر. رحم الله العلماء الفضلاء».
وانظر كتاب «الإتقان في علوم القرآن» ١: ١٩٠ (النوع الأربعون).
(٢) الإتقان ٢: ٢٣١.
(٣) نفسه ٢: ٢٣١.

المعاني ـ . . . . »(١)، جعلنا ذلك نطمئن إلى اهتمام علماء الدين بعلوم العربية المختلفة؛ إضافةً إلى أن السيوطي ـ رحمه الله ـ إمام في اللغة له مكانته ومصنفاته فيها.

أقول إن السيوطي خصص باباً كاملاً مستقلاً، وهو «النوع الأربعون» من كتابه «الإتقان»، وأطلق عليه: «في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر، وأعني بالأدوات: الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»(٢).

وأوضح منهجه في أول الباب بقوله: «وهذا سردها مرتب على حروف المعجم . . . . »(٣)، فجاء عرضه لها منظماً متسلسلاً، لم يشذّ عنه، وبذلك حقق سلامة المنهج.

أما بقية الكتب اللغوية القديمة التي تعرضت لهذا الموضوع، فلم يخصّص فيها كتاب مستقل، أو باب مستقلّ، بل كانت تتناول الحرف بالعرض في موضع وروده المناسب في تلك الكتب، متّسقاً مع مناهجها الخاصة.

أما منهج كتابنا هذا «حروف المعاني» للزجاجي، فلا أستطيع وصفه بسلامة المنهج أو دقته أو ترابطه أو تسلسله، إذا ما قارنّاه بمناهج الكتب التي عرضنا لها. فهو لم يرتب الأدوات فيه ترتيباً موضوعياً، ولا هجائياً على حروف المعجم، ولم يضمّها نظائر وأشباهاً، وقد أوضحنا ذلك في موضع سابق من هذه الدراسة(٤).

ثانياً: المعلومات (الشمول والاستقصاء):

إذا أعدنا النظر في الكتب التي تناولت موضوع حروف المعاني، فإننا

(١) الصاحبي ١٢٥.
(٢) الإتقان ١ : ١٩٠.
(٣) نفسه ١ : ١٩٠.
(٤) انظر الحديث عن «منهج الكتاب» في موضع سابق، ص ٢٢.

نستطيع الحكم أنّ كتاب «معاني الحروف» للرماني اتّسم بالإيجاز.

أما كتاب «الأزهية» للهروي، ففيه تفصيل واستقصاء لما جاء عن الأدوات التي تناولها، إذا ما قارنّاه بكتاب الرمّاني مثلاً.

أما الاستقصاء والشمول ووفرة الشواهد، فتلك سمات واضحة في كتب: «رصف المباني» للمالقي، و«الجنى الداني» للمرادي، و«مغني اللبيب» لابن هشام.

أما ما عرضه كلّ من ابن فارس والثعالبي والسيوطي، في كتبهم، ففي رأيي أن ذلك كافٍ منهم، لا سيّما أنّ هذه الكتب ليست متخصصة في الموضوع، ولم يكن المقام فيها مقام استقصاء وشمول، بل يناسبه الإيجاز، وهو ما فعلوه. وكان أقلها استقصاءً وشمولاً كتاب الثعالبي.

فإذا عدنا إلى كتاب «حروف المعاني» للزجاجي، فإننا نستطيع الحكم بأنه اتّسم بالإيجاز، ولم يحقق الشمول والاستقصاء اللذين نجدهما في غيره من الكتب التي أشرنا إليها باستثناء كتابي الرماني والثعالبي.

ولعلّ ذلك يعود ـ في رأيي ـ إلى أنه وضع الكتاب تلبية لسؤال أحدهم(١)، ولعله رأى أنّ المقام لا يحتمل الاستقصاء والإسهاب، فوضعه وافياً بالغرض التعليمي.

وقد خلا الكتاب من خطبة واضحة طويلة للمصنف، فقد ذكر ذلك في أسطر قليلة في مقدمته، إذ قال: «أما بعد، حفظك الله وهدانا وإياك للسداد، ووفقنا وإياك في ما نحاول ديناً ودنياً للرشاد، فإنك سألتني أن أضع لك كتاباً أشرح لك فيه جميع معاني الحروف، وعلى كم وجه يتصرّف الحرف منها، فأجبتك إليه، وأحسنت عوناً عليه»(٢).

---

(١) انظر مقدمة الكتاب للمصنف/١.
(٢) نفسه/ المقدمة ١.

وهذه الأسطر القليلة لا تصل إلى مستوى الخطبة ووفائها بغرضها، فقد خلت من توضيح المنهج، ونوعية الحروف ـ الأدوات ـ وعددها.

ومع ذلك، فقد حشد فيه المصنّف من الشواهد القرآنية ما يزيد على أربعين ومائة آية كريمة، وما يزيد على خمسة وسبعين شاهداً شعرياً، إضافةً إلى بعض الأقوال المأثورة عن العرب الفصحاء. كل ذلك في ما لا يزيد على اثنتي عشرة ورقة. ونسب آراء العلماء إلى أصحابها، وذكر بعض القرّاء، وكانت نقولاته دقيقة، وإشاراته سليمة؛ وكان ما أورده من الآراء مركّزاً وموفقاً إلى حدّ بعيد[1].

ثالثاً: عدد الحروف (الأدوات) المدروسة:

إذا حاولنا إحصاء عدد الحروف (الأدوات) التي عرضتها الكتب المتشابهة التي ذكرناها، والتي بحثت حروف المعاني، تبيّن لنا ما يأتي:

- عدد الأدوات في كتاب «معاني الحروف» للرماني نحو ثمان وستين أداة فقط.
- عددها في كتاب «الأزهية» للهروي إحدى وأربعون أداة فقط.
- عددها في كتاب «رصف المباني» للمالقي خمس وتسعون أداة[2].
- عددها في كتاب «الجنى الداني» للمرادي خمس ومائة أداة.
- عددها في كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام تسع وتسعون أداة.
- عددها في كتاب «الصاحبي» لابن فارس أداتان ومائة فقط.
- عددها في كتاب «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي لم يتجاوز ثمانياً وثلاثين أداة.
- عددها في كتاب «الإتقان» للسيوطي نحو اثنتي عشرة ومائة أداة.

---

(١) انظر ما ذكرناه عن «مادة الكتاب» في موضع سابق من هذه الدراسة، ص ١٥ وما بعدها.
(٢) ذكر عدتها المالقي نفسه في خطبة الكتاب، رصف المباني ٤.

ـ أمّا عددها في كتاب «حروف المعاني» للزجاجي، فقد بلغ سبعاً وثلاثين ومائة أداة، إضافةً إلى القسم الأخير منه الذي خصصه لتناوب حروف الجر، ووقوع بعضها مكان بعض.

نتبيّن من هذا الإحصاء، أنّ كتاب الزجاجي هذا، زاد على غيره بعدد الأدوات التي عرضها وبحثها، على الرغم من قلة عدد أوراقه، وإن كان بحث بعضها سوجزاً إيجازاً فيه إقلال وإخلال، لكنه بسط القول في بعضها الآخر بسطاً لائقاً نافعاً إن شاء الله.

بعد هذه الموازنة بين الكتاب وغيره من الكتب المشابهة، قد تتضح للقارئ أهمية الكتاب؛ فهو كتاب سابق في موضوعه، متقدم على سواه في تفرّده في بحث حروف المعاني ـ الأدوات ـ على مستوى الصيغ والتركيب والدلالة، والإعراب، والإعمال والإهمال، فهو رائد في هذا المجال.

وأمر ثانٍ: أنه فاق أمثاله من الكتب في عدد الأدوات التي بحثها.

ويتّسم أيضاً ـ كغيره ـ بوفرة شواهده، ودقته، ووضوح عبارته وسلامتها وسهولتها، وطريقته في بحث الأداة، فهو يورد الأمثلة التوضيحية، ثم يعزّز رأيه بالشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح، ويورد آراء العلماء وينقل عنهم. كل ذلك بطريقة سهلة مستساغة محبّبة إلى القارئ، وتلك خصيصة من خصائص كتب الزجاجي بشكل عام.

« مَعَالم التحقيق »

أولاً: تحقيق عنوان الكتاب:

ذكر بعض من ترجم للزجاجي أنّ له كتاباً اسمه «معاني الحروف»[١] وفي ذلك تحريف.

فعنوان الكتاب الصحيح «حروف المعاني»، يؤكد ذلك ما جاء في ورقة العنوان التي قبل الورقة الأولى من المخطوطة، إذ جاء فيها:

«كتاب فيه **حروف المعاني** لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره»[٢]، وجاء في آخر المخطوطة: «تمّ كتاب **حروف المعاني** والصفات».

فقد ذكر ـ كما نرى ـ في موضعين أنّ اسمه كتاب «حروف المعاني» لا معاني الحروف.

وقد ذكره بروكلمان وغيره باسم «حروف المعاني»[٣]. كما نبّه الدكتور

---

(١) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ٣١٩، كما ذكر ذلك د. عبدالحسين المبارك في تقديمه لكتاب «أخبار أبي القاسم الزجاجي» ص ٧.

(٢) قضية نسبته إلى أبي إسحاق الزجاجي، فيها خطأ في الكنية، لقوله «أبي إسحاق» مما ألبس بين الزجاجي وشيخه الذي يكنّى «أبا إسحاق»، والصواب أنه أبو القاسم. أما قول الناسخ «ولغيره»، فسوف نناقشه في موضع لاحق.

(٣) بروكلمان/ تاريخ الأدب العربي ٢: ١٧٥ (مترجم).

مازن المبارك إلى ذلك[١]، وهو ـ كما ذكر ـ خطأ، قد يقع في فهارس المكتبات العامة، فيقع بعض المترجمين فيه.

ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب إلى الزجّاجي:

ذكر بروكلمان هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاج[٢]، ولعل هذا الوهم يعود إلى أنّ الورقة التي تحمل العنوان، وتسبق الورقة الأولى من المخطوطة، جاء فيها:

«كتاب فيه حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ولغيره». فقد وقع الخطأ في الكنية في قوله «لأبي إسحاق»، فأوهم ذلك أنّ الكتاب للزجاج ـ لأنه هو أبو إسحاق ـ ، أما الزجاجي فكنيته أبو القاسم.

بينما لم يذكر القفطي[٣] هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاج، ولم يفعل السيوطي ذلك في «بغية الوعاة»[٤] أيضاً. ولم تذكر كتب التراجم الأخرى هذا الكتاب للزجاج، بل ذكرته ضمن مصنفات الزجاجي.

ومما يؤيّد نسبة الكتاب إلى الزجاجي أيضاً، ما جاء في الورقة الأولى من المخطوطة، فقد جاء في مقدمتها: «قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمة الله عليه . . . . .»[٥].

وعن مسألة تحقيق العنوان، ذكر ميري عبودي فتحي ما يأتي:

(١) الإيضاح في علل النحو/ التمهيد ٧.
(٢) بروكلمان ٢: ١٧٢. وذكر أنه محفوظ في مكتبة «لالللي ٣٧٤٠» رقم ٧ ـ وهو هذا الكتاب نفسه ـ ، وأضاف: «هكذا يذكر رشّر في Abriss 155، على حين نسبه في MO VII, 107 إلى الزجاجي، وتابعناه على ذلك في الذيل ١/١٧١». (بروكلمان ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣).
(٣) القفطي /إنباه الرواة ١: ١٥٩ وما بعدها.
(٤) السيوطي/ بغية الوعاة ١: ٤١٢.
(٥) الكتاب (حروف المعاني) ١.

«. . . أن تحمل النسخة الواحدة للمخطوط أكثر من عنوان في صفحات متعددة منه، وكل عنوان يختلف عن الآخر، **والعنوان الأكثر صحة هو الذي يكون في المقدمة، ولا يمكن الشك فيه**»(١). وأضاف بعد ذلك: «كما أن كتباً أخرى تعزى إلى غير مؤلفيها الحقيقيين»(٢).

وهـذا الكتاب «حـروف المعاني» وقـع تحريف في نسبتـه في ورقة العنوان، بتحريف الكنية فقط، مع بقاء اللقب «الزجاجي» سليماً. وشيء آخر يثير الوهم، وهو قوله: «لأبي إسحاق الزجاجي **ولغيره**»، فقوله «لغيره» يثير الوهم.

ولكني لا أرى هذا الوهم صحيحاً، أو يصمد أمام ما أوردته كتب الترجمة الكثيرة التي ترجمت للرجلين، والتي ذكرت هذا الكتاب ضمن مصنفات الزجاجي.

وكذلك فإن هذا الوهم يتلاشى أمام النقد الداخلي، والنظر في نصّ الكتاب ومضمونه، من ذلك:

- أنني نظرت في مواضع كثيرة في كتب أبي إسحاق الزجاج - التي طبعت ووصلت إلينا - ، فلم أعثر على تشابه بين ما في هذا الكتاب وما ورد في تلك الكتب، ولم أعثر على ما يبعث على الاعتقاد في ذلك.
- التوسع في بحث «اللاّم» في هذا الكتاب توسعاً يلفت النظر، إذا قارنّاه ببحثه الأدوات الأخرى. فإذا ما تذكرنا اهتمام الزجاجي باللامات في هذا الكتاب، وإفراده كتاباً خاصاً باللامات، تعزّز اعتقادنا أن الكتاب للزجاجي لا لغيره.
- التوافق بين ما أورده الزجاجي في هذا الكتاب وما أورده في كتـابه

(١) ميري عبودي فتوحي/ فهرسة المخطوط العربي ٥٩.
(٢)نفسه ٥٩.

«الجمل في النحو»، ويتجلّى ذلك واضحاً في باب «ما»، و«من»، و«إنْ» الخفيفة «وأنْ» المفتوحة الخفيفة، وغيرها، في الأحكام والأمثلة.

- موافقة بعض آراء الكتاب لآراء الكوفيين[١]، واتفاق هذه الآراء مع ما أورده الزجاجي نفسه في بعض كتبه الأخرى، ككتابي «اللامات»، و«الجمل في النحو». ونحن نعلم أن الزجاجي ـ لا الزجاج ـ هو الذي كانت ثقافته خليطاً من المدرستين البصرية والكوفية، إذ كان بعض أشياخه من الكوفيين؛ ثم إنه هو الذي أخذ بمبدأ الاختيار من آراء المدرستين، وقد أوضحنا كثيراً س ذلك[٢].

- موافقة ما جاء في الكتاب «حروف المعاني» وما جاء في كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، وأكثر ما يتضح ذلك في وقوع حروف الجر مكان بعضها، وقد أشرنا إلى ذلك في موضع سابق[٣]، ولا يخفى على القارئ اهتمام الزجاجي بكتاب «أدب الكاتب» وتأثره به، وشرحه له ـ أو لخطبته ـ، ومعلوم أن ابن قتيبة كانت آراؤه موافقة للكوفيين. ولم يكن الزجاج يتابع الكوفيين أو من شايعهم؛ وما في كتابنا هذا يقرّر نقيض ذلك، مما يبعد احتمال نسبة الكتاب إلى الزجاج أو نفيها، ويؤكد نسبته إلى الزجاجي.

- وأمر آخر، وهو: زيادة «إنْ» المكسورة الخفيفة بعد «لمّا»، وقد تكرر هذا الرأي في هذا الكتاب، وفي مخطوطتي كتاب «الجمل في النحو»، وهما نسخة شهيد علي، التي اتخذناها أصلاً في تحقيقنا لذلك الكتاب، وفي نسخة تيمور المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٣٥٤ نحو تيمور، ولم يذكر هذا الحكم غير الزجاجي. وذكر ابن هشام ذلك الرأي في كتاب

(١) بيّنا ذلك في هذه الدراسة تحت بحث «مصادره، ومصطلحاته وآراؤه»، في موضع سابق.

(٢) انظر بحث «مصادره، ومصطلحاته وآراؤه» في هذه الدراسة في موضع سابق.

(٣) نفسه.

«مغني اللبيب» عن ابن الحاجب، وقال: «وهو سهو»[١]، وورد المثال نفسه في هذا الكتاب وفي كتاب «الجمل»، وهو: «لما إنْ جاء زيد أحسنت إليه» معناه: لما جاء زيدٌ[٢].

- وقد يؤنس أيضاً في نسبة هذا الكتاب إلى الزجاجي، انفراده ـ تقريباً ـ بإيراد بيت الشعر التالي دون عزو إلى قائله في الورقة (٤ ظ):

سواء علينا يا جميل بن معمرٍ إذا غبتَ بأساءُ الحياةِ ولينُها

فلم نجد أيًّا من الكتب اللغوية القديمة اهتمت به شاهداً، بينما نجد الزجاجي نفسه يورد البيت مع بيت آخر، ويورد قصتهما في كتابه «أخبار أبي القاسم الزجاجي»[٣].

- وأمر أخير، أنّنا نحسّ في هذا الكتاب روح أبي القاسم الزجاجي وأسلوبه التعليمي السهل، وطريقته في العرض والمناقشة، وحسن اختياره، ودقته وأمانته، وهذه الأمور من خصائصه التي تبدو واضحة في مؤلفاته الأخرى، وقد أحسستها في هذا الكتاب أيضاً، فالتشابه كبير.

هذه الأمور ترجّح،بل تقطع في صحة نسبة الكتاب إلى الزجاجي لا إلى أحد سواه.

ثالثاً: تحقيق زمن تأليفه:

لم أستطع تبيّن زمن تأليف الكتاب، فلم أعثر على ما يحدّد ذلك تلميحاً ولا تصريحاً، لا في الكتاب نفسه، ولا في بقية مصنفات الزجاجي،

(١) ابن هشام / مغني اللبيب ٢٥.
(٢) كتاب «الجمل في النحو» ٢٥٦، والكتاب (حروف المعاني) ٥٧، وقد علّقنا على ذلك في موضعه من الكتابين.
(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٩٩ ـ ١٠٠.

ولم أعثر على رأي في ذلك في مصادر ترجمة الرجل أو التعريف به وبمصنفاته.

رابعاً: نسخة الكتاب المخطوطة:

لا يوجد لهذا الكتاب - في ما أعلم - سوى مخطوطة واحدة، وهي محفوظة في مكتبة «لالي ٣٧٤٠»، مجاميع، الموجودة في المكتبة السليمانية في استانبول، والكتاب ضمن مجلد يحوي عشرة كتب صغيرة، هي: «كتاب في التصريف لعبد القاهر الجرجاني، كتاب يشتمل على الفرق بين الضاد والظاء لابن مالك، كتاب عروض لابن الحاجب، كتاب القافية لابن جني، كتاب حروف المعاني للزجاجي - ولغيره -، كفاية المتحفّظ في اللغة للطرابلسي، الممدود والمقصور لابن الوشّاء، المذكر والمؤنث لبعضهم، مختصر في ذكر الألفات للأنباري الكوفي، وآخرها مختصر في البديع في الشعر».

وعدد أوراق المخطوطة - بكامل مجاميعها - تسع عشرة ومائة ورقة، أولها كتاب في التصريف لعبد القاهر الجرجاني برقم ٣/٣٧٤٠، وكتاب «حروف المعاني» هذا برقم ٧/٣٧٤٠، كما ذكر بروكلمان. وعدد أوراقه إحدى عشرة ورقة، كلّ منها من وجه وظهر، إضافةً إلى وجه الورقة الثانية عشرة.

وقد كتب عنوان الكتاب على الورقة السابقة، وهي الورقة الأخيرة من رسالة «كتاب القافية لابن جنّي»، التي جاءت قبل كتابنا في هذه المجاميع.

وقياس ورقة المخطوطة ١٩ × ١٤، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطراً، في كل سطر ما بين ١٢ - ١٤ كلمة.

ونسخت هذه المجاميع سنة ٦٨٢ هـ، بخط نسخي قديم واضح مشكول، لكن حروفه قليلة الإعجام. ولم أستطع تبيّن ناسخها.

ويحفظ معهد المخطوطات العربية في القاهرة مصورة عنها (ميكروفيلم)، وقد حصلت على نسخة عن تلك المصوّرة، فللقائمين على المعهد شكري وامتناني لتمكيني من ذلك.

أما صحائف كتاب «حروف المعاني» للزجاجي، فكثيرة الحواشي، وبعض تلك الحواشي تعليقات بالفارسية أو التركية، لم أستطع تبيّن معناها، وواضح أنها كتبت بالخط الفارسي المخالف لخط المخطوطة، مما يؤكّد أنها ليست بخط الناسخ، وأنها لاحقة، وقد أثبتّ جميع تلك الحواشي في هوامش خاصة، وأشرت إلى أماكنها، ونوع خطّها.

ويوجد نوع آخر من التعليقات والحواشي، وهي بخط الناسخ وبالمداد نفسه، ويقتضي تمام المعنى أن تكون ضمن متن الكتاب، فأبحت لنفسي إدخالها في متن الكتاب خلال تحقيقه، وأشرت إلى ذلك في هوامش خاصة.

وقد كتب الناسخ كل أداة في المخطوطة باللون الأحمر، وبخط النسخ نفسه، لكن بحجم أكبر وأوضح، وخلت المخطوطة من علامات الترقيم، ولم يضع الناسخ الشاهد الشعري بسطر جديد متميّز، وكذلك لم يخصص سطراً جديداً للحرف عند بدء الكلام عنه.

أما الورقة الأولى من مخطوطة كتاب «حروف المعاني»، فهي مرقومة بالرقم (٦٢)، وجاء فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي رحمة الله عليه: أما

بعد، حفظك الله، وهدانا وإياك للسداد، ووفقنا وإياك. . . . ».

وفي أعلى هذه الورقة حاشية بخط مختلف، جاء فيها: «من أراد أن يستوعب معاني الأدوات، فعليه بإتقان الإمام السيوطي في النوع الأربعين، يرى عجباً. وما ذكر في هذه الرسالة بالنسبة إليه كالقطرة بالنسبة إلى البحر. رحم الله العلماء الفضلاء».

وقد تميّزت الصحيفة الأخيرة من مخطوطة هذا الكتاب بامتلاء أعلاها وجانبها الأيمن بالحواشي الكثيرة بخط نسخي مشابه. وختمت بالعبارة الآتية:

«تمّ كتاب حروف المعاني والصفات بحمد الله وحسن عونه، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم».

دون إشارة إلى اسم ناسخه، أو تاريخ الفراغ من نسخه.

وفي أسفل الورقة (٢ ظ) خاتم وقف، جاء فيه: «هذا وقف مطال الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمن».

واتّسم خط المخطوطة ببعض السمات التي تخالف رسم الإملاء الحديث، أبحت لنفسي أن أكتبها وفق قواعد الإملاء الحديث، فأشرت إلى بعضها، وربما تركت الإشارة إلى بعضها الآخر، فمن ذلك:

- كتابة الألف المقصورة ألفاً قائمة، في مثل: تجافا (٢ و)، أُوْلا (٢ ظ)، أعلا، نَأْبا (٤ و)، لدا (٤ ظ).
- ومنها حذف الألف من قوله: ثلاثة (٦ ظ)، و: ثلاثين (١٢ و).
- حذف الهمزة المتطرفة، من قوله: تشاء (٦ و).
- إضافة ألف فارقة بعد ضمير الغائبين، الذي أشبعت ضمته واواً، بقوله «همو» (٢ ظ).

- كتابته كلمة «آسفونا» بألفين متتاليتين عوضاً عن المدّة . (٢ و).

خامساً: دواعي التحقيق:

إنّ ما دعاني إلى تحقيق هذا الكتاب، إحساسي بأنّ علينا واجب المساهمة في نشر كنوز تراثنا الفكري الدفينة، كلٌّ في مجال تخصصه، ليتمكن الباحثون من الاطلاع على تلك الأعمال الخالدة، ليتمّ الانتفاع بها.

ولعلّ ما شجعني على ذلك، كون الكتاب أقدم الكتب المتخصصة في هذا الموضوع، علاوة على أنه يتميّز عن غيره بوفرة عدد الأدوات التي بحثها(١).

علاوة على أنه إضافة - أرجو أن تكون نافعة - إلى مكتبة التراث اللغوية، ونشر لأثر من آثار أحد علمائنا اللغويين.

سادساً: منهج التحقيق:

لما كان الغرض من التحقيق إخراج النص المخطوط ونشره في أضبط شكل، وأدقّ صورة وأقربها إلى الصورة التي وضعها المصنف؛ فبعد أن اطمأننت إلى صحة عنوان الكتاب، وصحة نسبته إلى مصنفه الزجاجي، أدمت النظر في الكتاب (المخطوط)، بمعاودة النظر فيه وقراءته غير مرّة، مما مكنني من ضبط نصّه، والوقوف على أوجه الشبه بينه وبين غيره من المصنفات المشابهة، كما وقفت على تشابه آراء الزجاجي في هذا الكتاب وغيره من مصنفاته، وما فيه من تشابه بين آرائه وآراء من سبقه ومن لحقه من العلماء.

(١) بيّنا ذلك في كلامنا عن «مكانة الكتاب بين الكتب المشابهة» من هذه الدراسة في موضع سابق، ص ٢٨ وما بعدها.

بعد هذا التمكّن، أحسست بالقدرة على تحقيقه، وبالثقة من أنني أستطيع خدمته وإخراجه إخراجاً موفقاً بإذن الله.

فتمّ العمل بالخطوات الآتية: ـ

(١) تحرير النصّ:

لعلّ هذه الخطوة أهم خطوات العمل، أو من أهمها، وقد التزمت الدقة والأناة، وتقيّدت بالأمانة العلمية في إخراج النص في أكمل صورة، وفق القواعد الإملائية الحديثة السائدة، وأشرت إلى كل تقويم في موضعه.

لم أتدخّل في النص إلاّ عند الضرورة القصوى، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه في هامش خاص، ووضعت ما زدته لسلامة المعنى وإتمامه بين حاصرتين، هكذا [.....]، بعد التأكد من ضرورة زيادته، وأشرت إلى ذلك في هامش خاص.

قمت بوضع علامات الترقيم المناسبة، لتساعد في إبانة المعنى المقصود.

ضبطت ما رأيت ضبطه لازماً ضرورياً، كالأمثلة، والشواهد الشعرية والقرآنية والأقوال، وبعض المفردات التي قد يؤدي بقاؤها دون ضبط إلى لبس وإيهام.

وضعت كل أداة في بداية سطر جديد، وطلبت طباعتها بالحرف الغامق حتى تتميز، ووضعت لهذه الأدوات أرقاماً متسلسلة. أما إذا تكررت الأداة في موضعين، فقد أعطيتها رقماً متسلسلاً في المرة الأولى، ولم أعطها رقماً حين ورودها ثانية، ولكنني وضعتها في بداية سطر جديد أيضاً، وطلبت طباعتها بالحرف الغامق، غرضي من ذلك، وضوح كلّ أداة، وسهولة العودة إليها.

أما الحواشي، فرأيتها نوعين، أدخلت نوعاً منها في متن الكتاب، وهو النوع الذي أحسست أنه متمّم لمتن الكتاب، وجاء بخط ومداد مشابهين لخط النسخة ومدادها، دفعني ذلك إلى إدخاله في متن الكتاب، محصوراً بين حاصرتين، هكذا [.........]، ووضعت رقماً في نهايته، وخصصت له هامشاً، أشرت فيه إلى أنه من الحاشية، وأوضحت مكانه في المخطوطة أيضاً.

أما النوع الثاني من الحواشي، فهو ما كان ظاهر الغرابة ـ عن نص المؤلف ـ بمعناه، ولا يحتاج إليه النصّ لإتمام المعنى، وكان بخط ومداد مخالفين لخط المخطوطة ومدادها، فوضعته في الهوامش، وأشرت إلى مكان وروده في المخطوطة.

وضعت خطًّا مائلاً عند نهاية صحيفة من صحائف المخطوطة، هكذا/، وأشرت مقابله في الناحية اليسرى من الورقة المطبوعة إلى رقم تلك الصحيفة من المخطوطة، هكذا ١ و، ٢ و، ٢ ظ، ٣ و، ٣ ظ......

(٢) الشواهد القرآنية:

حرصت على تحرير الآيات القرآنية الكريمة وتوثيقها، واستدراك ما وقع فيها من سقط أو خطأ وتصويبه، كما ضبطتها بالشكل ضبطاً تامًّا، بعد وضع الآية الكريمة الواحدة داخل قوسين مزهرين، هكذا ﴿..........﴾، ووضعت عليها رقماً، خصصت له هامشاً خاصاً، أشرت فيه إلى رقم الآية وسورتها ووثّقتها، وأكملتها إن كان ثمة ضرورة، كما أشرت إلى القراءات الواردة فيها، فرجعت إلى أهم كتب القراءات، وكتب معاني القرآن، إن كان في ذلك فائدة أو أهمية لجلاء النص، أو تعزيز ما فيه، أو كان موضع الشاهد يمتّ إلى قراءة معينة بصلة.

(٣) الشواهد الشعرية:

اهتممت بضبط الشواهد الشعرية ضبطاً تامًا بالشكل، ووضعت وزن كل بيت فوق عجزه بين حاصرتين، هكذا [......].

أبحت لنفسي إكمال بعض الشواهد التي وردت في نصّ الكتاب ناقصة، ووضعت ما أدخلته في متن الكتاب بين حاصرتين أيضاً، هكذا [.........].

اهتممت بذكر قائل كل بيت في الهامش، وعرفت بالقائل بإيجاز، وأشرت إلى أهم المصادر التي ترجمت له إن كان من الشعراء المغمورين، وأشرت إلى مكان البيت في ديوان الشاعر، إن كان لقائله ديوان خاص، توثيقاً له، وإن لم يكن له ديوان، أشرت إلى المظانّ وكتب المجاميع الشعرية الموثوقة التي أوردته.

أوضحت مناسبة البيت أو القصيدة بإيجاز، إن كان ثمة ضرورة، وشرحت الغامض من مفرداته متى كان ذلك لازماً أو ضرورياً.

أشرت إلى الروايات المتعددة في البيت الواحد، إن كان لاختلافها أثر في موطن الشاهد، لأن الاحتمال يبطل الاستدلال.

رجعت بكل بيت من هذه الشواهد إلى كتب النحو الكبرى، وغيرها من الكتب اللغوية، واهتممت بشكل خاص بإرجاعها وعرضها على كتب حروف المعاني والأدوات المشابهة لكتابنا.

كما شرحت موطن الشاهد وعلقت عليه، إن كان ثمّ ضرورة.

(٤) الأحاديث الشريفة والأقوال والأمثال:

وضعت الحديث الشريف الوحيد الذي ورد في الكتاب بين قوسين، هكذا (..........).

ووضعْت الأقوال المأثورة عن العرب بين علامتي تنصيص هكذا: «. . . . .»، وضبطت كلاًّ منها بالشكل ضبطاً تامًّا.

أعطيت كلًّا منها رقماً خاصاً، أشرت في هامشه إلى مكان ورودها في مظانّها ككتب الحديث الشريف، والأمثال، وكتب النحو واللغة. وعلقت على موطن الشاهد، إن كان في ذلك ضرورة. وشرحت الغامض من هذه الأقوال أو مفرداتها.

(٥) الآراء والأحكام واللغات:

حققت تلك الأقوال واللغات في هوامش خاصة في مواضع ورودها في الكتاب، فأكّدت صحة نسبتها إلى أصحابها، ونسبت ما لم ينسب منها، وعدت في ذلك إلى كتب معاني الحروف المختلفة، وكتب النحو، ومعاجم اللغة، لأنّ لها علاقة بهذا العمل، واهتممت بشكل خاص بالإشارة إلى مكان تلك الآراء في كتب أصحابها إن كان لهم كتب مطبوعة.

وعرضت ما أورده المصنّف في كل أداة ـ تقريباً ـ على ما أوردته الكتب المشابهة الأخرى، وحرصت على الإشارة إلى مواطن الاتفاق أو الاختلاف، أو الزيادة أو النقصان، أو النقل أو التأثّر.

(٦) الأعلام:

ذكر المصنف عدداً من الأعلام، حينما نسب إليهم آراءهم وأقوالهم، أو رواياتهم أو قراءاتهم، فاهتممت بهؤلاء الأعلام، وخصصت هوامش خاصة، لكل منها هامشه، ترجمت له فيه، وأشرت إلى كتب التراجم التي ترجمت له، وذكرت أبرز شيوخه وتلاميذه، وأهم آثاره، وسنة وفاته، ومكانته العلمية في مجاله.

فإذا ورد علم ما غير مرة في مواضع مختلفة، اكتفيت بالترجمة له في المرة الأولى فقط.

(٧) التعليق على بعض آراء المؤلف وتوضيحها:

إن كان ثمة ضرورة، والإشارة إلى ورودها في كتبه الأخرى، وذكر من وافقه أو خالفه من اللغويين في ذلك، والاستعانة بالإشارة إلى كتب أخرى لغير المصنف إن كان في ذلك فائدة، ووضع كل ذلك في هوامش خاصة.

(٨) وضع مسارد ـ فهارس ـ :

فنية وافية كاشفة، تساعد الباحث، وتسهّل عليه مهمة الرجوع إلى ما يريده من الكتاب بسهولة ودقة وسرعة.

فوضعت مسرداً للآيات القرآنية الكريمة، وآخر للأحاديث الشريفة، وثالثاً للغات والأقوال والأمثال، ورابعاً للشواهد الشعرية، وخامساً للأرجاز، وسادساً للأعلام، وسابعاً للأدوات التي بحثها المصنف (مسرداً للموضوعات)، ووضعت لكل منها رقماً يشير إلى مكان ورودها المتسلسل بالنسبة لغيرها من الأدوات في الكتاب، ورقم الصفحة التي وردت فيها.

وحينما تكون الأداة مكررة، كنت أذكرها في المسرد، وأمامها رقم الصفحة التي تكررت فيها، ولم أضع لها رقماً متسلسلاً كغيرها.

ثم وضعت مسرداً آخر لهذه الأدوات مرتبة على حروف المعجم، ومقابلها رقم الصفحة ـ أو الصفحات التي وردت فيها إن تكرّرت ـ، ليسهل الرجوع إلى الأداة الواحدة المقصودة في يسر وسهولة، وفي أي موضع من الكتاب إن كانت مكرّرة.

وختمت هذه المسارد بثبت خاص لمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعها، مع بيان الطبعة، ومكان الطبع وتاريخه، لإمكان العودة إليها بسهولة متى كان ذلك ضرورياً.

وأعلم أني أطلت في هوامش الكتاب وحواشيه، وتطلّب مني ذلك

وقتاً وجهداً، ولكني قصدت إليه قصداً، وجهدت أن يكون ذلك نافعاً مفيداً إن شاء الله، ورأيت ذلك ضرورياً ليوضح ما في الكتاب من إيجاز، وليكمّل ما فيه من اختصار أو إقلال، ليحقّق للقارئ الباحث ما يبغيه، ويقدم له ما يعنيه.

وبعد، فهذا عملي المتواضع، أقدّمه، بعد أن اجتهدت فيه أيّ اجتهاد، وأفرغت فيه طاقتي، واستعنت بالله على إتمامه وإتقانه، غرضي من ذلك وجه الله عز وجل ورضاه، فعسى الله ـ سبحانه ـ أن يفتح به على عبد فيفهم آية كريمة، أو يطمئن قلبه إلى معنى يزيده إيماناً، أو يزداد ثباتاً على الهدى بفضل معلومة أو رأي من هذا الكتاب أو العمل.

كما أني أحسّ أني وفيت بشيء من الدَّين الذي في عنقي نحو تراثنا العربي، في نشره وتيسيره للباحثين والشادين، لأنّ في أعناقنا أمانة، أرجو أن يوفقنا الله في حملها وأدائها، أمانة نحو ديننا وتراثنا وحضارتنا وأمتنا كلها، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وأرى من واجبي أن أسجل الشكر والعرفان لكل من أسدى إليّ يداً أو عوناً، ولو برأي أو بكلمة طيبة، في سبيل إظهار هذا العمل وإتمامه، طالباً له من الله خير الجزاء.

راجياً من كل غيور مخلص يعثر على هنة أو يرى رأياً، ألاّ يضنّ بتنبيهي إليه، وإرشادي إلى الصواب، حتى نضمن تحقيق الصورة المثلى، لكل عمل يهمّ التراث والأمة.

وأرجو أن أكون أصبت في تحقيق هذا الكتاب ووفّقت، بما يظهر جهد مؤلفه وينصفه، ويضيف شيئاً في مجال العلم والمعرفة.

ومع إدراكنا أن الكمال لله وحده، فلا أقلّ من نشدان الإتقان، فما لا يدرك كله لا يترك جلّه، هذا مبدؤنا. فإن أصبت فالحمد لله على عونه

وتوفيقه، وإن كانت الأخرى، فالحمد لله أيضاً ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ فما أنا إلا بشر، وقد اجتهدت، راجياً ألّا أحرم أجر المجتهد، فلكل مجتهد نصيب.

سائلاً المولى الكريم أن يكتبنا في من عنده، وألّا يحرمنا أجره، وأن يتقبل منا عملنا هذا، وأن يكتبه لنا عنده علماً ينتفع به، وأن يلهمنا الصواب دائماً، وأن يوفقنا في غيره، إنه المسؤول وحده، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وأصحابه أجمعين.

صباح السبت ١٠ من جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ

الموافق ٢٦ من شباط ١٩٨٣ م.

المحقّق

كلية الآداب ـ جامعة اليرموك

إربد ـ الأردن

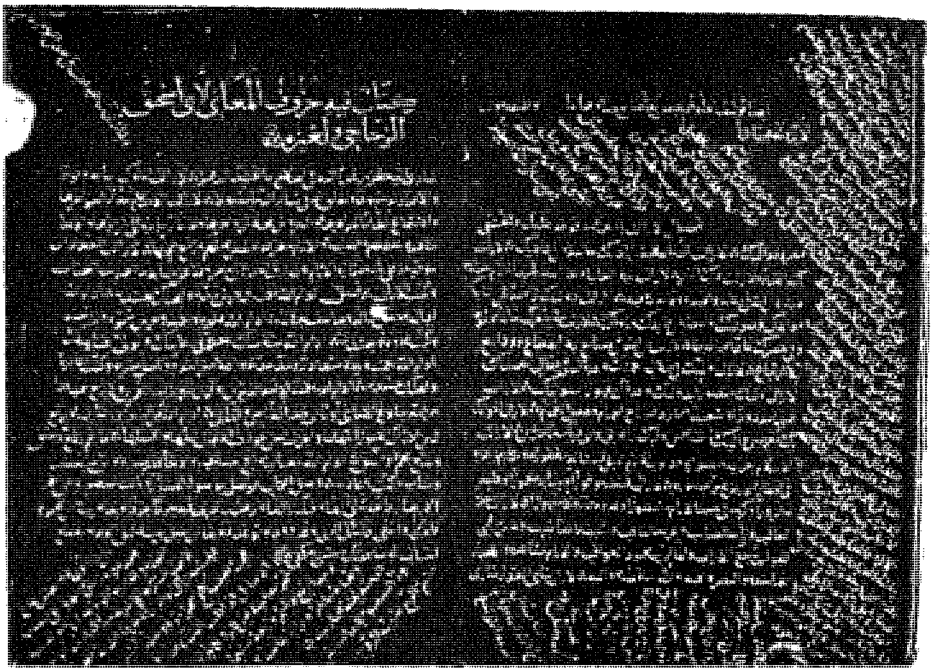

١ ـ صورة الورقة التي سبقت الورقة الأولى من كتاب «حروف المعاني». وهي من النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة «لالليي» في المكتبة السليمانية في استانبول، برقم (٣٧٤٠) مجاميع.

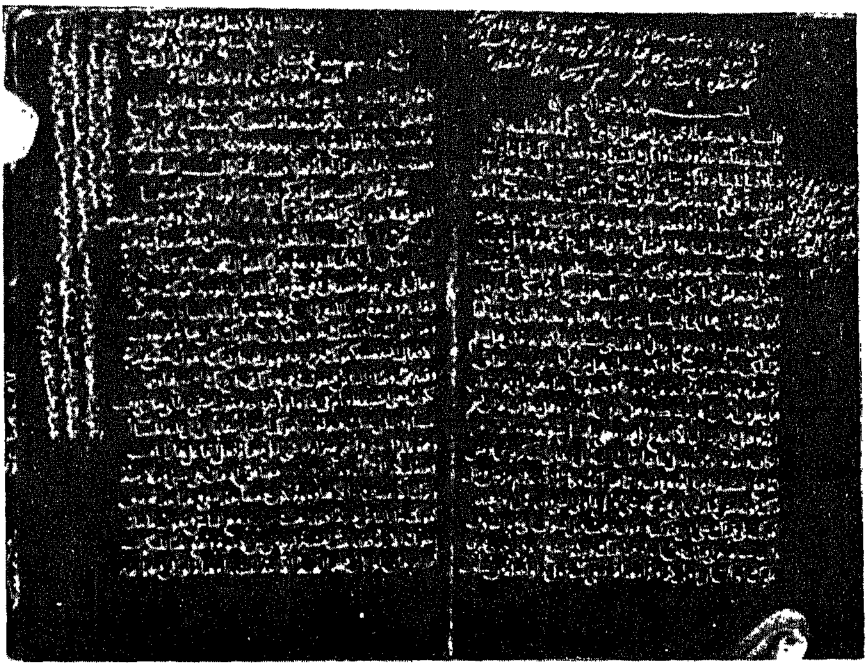

٢ ـ صورة الورقة الأولى من كتاب «حروف المعاني».

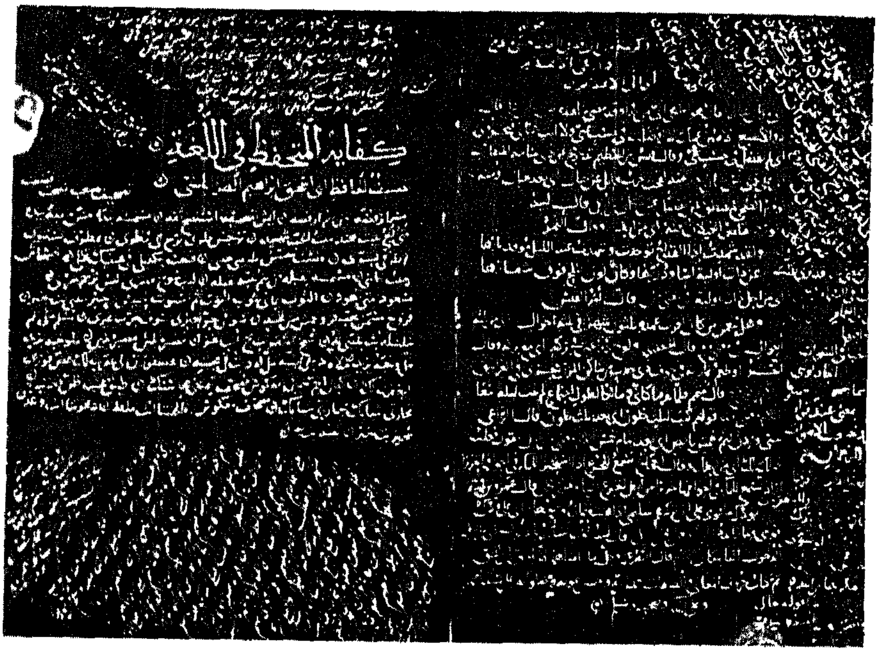

٣ ـ صورة الورقة الأخيرة من كتاب «حروف المعاني».

القسم الثاني

كتاب حروف المعاني

تصنيف

أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي

رحمه الله